

طبيعة النخب الحاكمة في العراق خلال العهد الجمهوري

أ.م.د. غصون مزهر حسين*

الملخص :

يتمتع مفهوم النخبة بأهمية علمية كبيرة في مجال العلوم السياسية ، ويتم تسليط الضوء على أهميته في عملية محاولة فهم حقيقة تكوين السلطة ، حيث يستمد أصحاب نظرية النخبة قوتهم ومصداقيتهم من الاعتماد على تحليل واقع بنية وهيكل السلطة ، في رغبتهم في الإجابة على التحليل الماركسي القائم على نظرية الطبقة وحتمية تغيير شكل السلطة وأصحاب وسائل الإنتاج.

يحاول هذا البحث تتبع أهم القوى العراقية التي نشأت على الساحة السياسية خلال العهد الجمهوري حتى عام ٢٠٠٣ ، من حيث تطورها وتطور اتجاهها ، مما ساهم في عملية البناء السياسي للطبقة الحاكمة حتى تلك السنة و قادت في وقت لاحق. وأهم هذه القوى هي النخبة السياسية التي يمثلها الرئيس وأعضاء مجلس القيادة والوزراء ، وكيف تحولت النخبة الحاكمة من مدنية إلى عسكرية ، ثم عادت إلى جيش قائم على العشيرة ، حيث اقتضرت السلطة على الأسرة والمجموعة القبلية التي تسيطر على البلاد والشعب .

Abstract:

The concept of the elite is of great scientific importance in the field of political science, and its importance is highlighted in the process of trying to understand the reality of the composition of power, where the owners of elite theory derived their strength and credibility from their reliance on the analysis of the reality of the structure and structure of power, , In their desire to answer Marxist analysis based on the theory of class and the inevitability of changing the form of power and owners of means of production.

This research attempts to trace the most important Iraqi forces that were found on the political stage during the republican era until 2003, in terms of their development, evolution and development, which contributed to the process of political construction of the ruling class until that year and its leaders later. The most important of these forces is the political elite represented by the president Members of the leadership council and ministers, and how the ruling elite turned from civilian to military, and then returned to a clan-based military, where power was limited to a family group that controlled the country and the people.

المقدمة :

من أجل فهم العمليات السياسية وإتجاهاتها، وشكل الأنظمة السياسية بذاتها، لا بد من فهم تكوينات المجموعات الاجتماعية التي تسيّر الأنظمة سواءً كانت طبقة أو نخبة ، وهذه المجموعات، تتشكل في النهاية من فئات محددة، تمارس الحكم والتأثير في السلطة مقابل مجموعات كبرى من غير المتمتعين بالقدرة أو المعرفة لممارسة السلطة في النظام السياسي.

وفي الواقع ، أن مفهوم النخبة له أهمية علمية كبرى في مجال العلوم السياسية ، وتبرز أهميته في عملية محاولة فهم واقع تركيب السلطة ، حيث إستمد أصحاب نظرية النخبة قوتها “ومصادقيتها” ، من إعتمادهم على تحليل واقع تركيبية وبنية السلطة ، وكيفية تأليفها وليس على دراسة كيف يجب أن يكون ، في رغبة منهم للإجابة على التحليل الماركسي المرتكز على نظرية الطبقة وحتمية تغيير شكل السلطة ومالكي وسائل الإنتاج.

يحاول هذا البحث تتبع أهم القوى العراقية التي وجدت على المسرح السياسي خلال العهد الجمهوري وحتى عام ٢٠٠٣ ، من حيث نشأتها وتطورها وتطورها ، والتي أسهمت في عملية البناء السياسي للطبقة الحاكمة ، خلال مدة البحث ، وأهم هذه القوى هي النخبة السياسية المتمثلة بالرئيس وأعضاء مجلس القيادة والوزراء ، وكيف تحولت النخبة الحاكمة من مدنية الى عسكرية ومن ثم عادت عسكرية ذات طابع قروي عشائري ، حيث تم حصر السلطة بيد مجموعة عائلية سيطرت على مقدرات البلاد ومفاصلها في كل الجوانب .

مفهوم النخبة السياسية:

النخبة هي فئة اجتماعية بلغت داخل جماعة أكبر، وعلى نسب النجاح، ارفع المعايير والمشيرات، وعليه هناك عدد من النخب مماثل لعدد فروع النشاط الاجتماعي^(١) ، ومما تجدر الإشارة إليه فإن الفضل في انتشار مفهوم النخبة السياسية يعود إلى الباحثين الإيطاليين فلفيدو وباريتو وكاتيا موسكا، إذ استخدموا المفهوم في مجال الدراسات الاجتماعية منذ أوائل القرن العشرين، حين طرحا فكرة أن أي مجتمع ينقسم إلى فريقين أو جماعتين هما الجماعة الحاكمة والجماعة غير الحاكمة، وقد أطلق باريتو على الجماعة اسم (النخبة الحاكمة) وميزها عن النخبة غير الحاكمة في حين سماها موسكا (الطبقة الحاكمة)، وقد ذهب باريتو وموسكا إلى أن النخبة هي أقلية من الأفراد تقوم بجميع الوظائف السياسية وتحكم السلطة وتتمتع بالامتيازات التي تؤدي إليها السلطة، في حين أن الطبقة الثانية (المحكومة) الأكثر عدداً ستقاد وتسيطر عليها من قبل الطبقة الأولى بطريقة هي أحياناً قانونية نوعاً ما ، وأحياناً أخرى بطريقة تعسفية وعنيفة نوعاً ما، وبعد باريتو وموسكا أسهم كثير من الباحثين في تطوير مفاهيم النخب السياسية وتعميقها^(٢).

ومن الطبيعي، فإن التعاريف لمفهوم النخبة تتعدد بتعدد الباحثين والكتاب، وفي هذه الدراسة سنأخذ بالتعريف الآتي الذي يعتمد على أربعة أبعاد أساسية، **أولها** وجود مجموعة سائدة تمتلك من الخصائص والصفات ما يميزها عن الآخرين، **وثانيها** إن النخبة ظاهرة جماعية فلا يطلق المصطلح على شخص واحد بل على مجموعة من الأشخاص، **وثالثها** أن هذه المجموعة تملك من القدرات ما يمكنها من صنع القرار والتأثير على الآخرين، **ورابعها** أن النخبة مفهوم نسبي، ويقصد بذلك أن النخبة تمارس تأثيرها ونفوذها في مجال معين تتمتع فيه بميزة نسبية وبقدرة أكبر على التأثير والنفوذ^(٣).

فالنخبة تمثل جماعة مؤتلفة ومنسجمة تجمعها خلفيات اجتماعية حزبية، أيديولوجية أو تاريخية، وتشكل نوعاً من الوحدة، وهي أكبر حجماً من مفهوم صفوة مراكز القوة ذلك لأن صفوة مراكز القوة تشمل أشخاصاً معدودين هم أشخاص صانعي القرار الحقيقيين، وهذا لا يمنع من القول أن النخبة (الوحدة) هي منبع للقوى البشرية التي تغذي مراكز القوة في المجتمع.

ويؤكد رايت ميلز في كتابه: "نخب السلطة" فكرته الآتية على أن نخبة السلطة تنشأ عن التمسك ببعض الأدوار الاستراتيجية في النظام السياسي. وذلك لأن المجتمعات الحديثة القائمة على المؤسسات توجد فيها ثلاث "مؤسسات" على أهمية عالية وتكوين مراكز محورية، هي "المؤسسة السياسية" و "المؤسسة الاقتصادية" و "المؤسسة العسكرية"، والأشخاص الذين يتواجدون على رأس هذه المؤسسات يحتلون في الواقع مراكز القيادة الاستراتيجية للبنية الاجتماعية^(٤).

وبعبارة أخرى على وجه الإجمال، يمكن تعريف النخب السياسية (الحكام) بأنهم أولئك الأفراد الذين يتصدون لتيسير الشؤون العامة في الجماعة الاجتماعية ويتخذون القرارات باسمها ويشرفون على تطبيقها حسبما يرون، وهم الذين يحركون وسائل القمع والإكراه عند مخالفة القرارات أو عدم تنفيذها، وبعبارة أخرى هم من يتمتع بالسلطة^(٥)، فالحكام إذا هم أولئك الذين تعود إليهم السلطة الحقيقية في المجتمع سواء مارسوها بصورة مباشرة أو عهدوا بها إلى وكلاء عنهم وهم القوة السياسية الكبرى التي تتحكم في المجتمع بصورة عامة.

ومنذ أقدم العصور وجد الحكام والمحكومون في المجتمعات الإنسانية، أية جماعة من الأفراد أكثر قوة من باقي الأفراد المجتمع إذ يفرضون إرادتهم حتى ولو اقتضى الأمر استعمال القوة المادية. وفي الواقع، أن قوة هذه الفئة من الأفراد الذين يطلق عليهم عادة تعبير الحكام قد تأتي عن تأثير عوامل مختلفة فقد تكون مادية أو دينية أو اقتصادية أو معنوية أو ثقافية أو عديدة. ولذلك كما يلاحظ انطونيو غرامشي "إن علم وفن السياسة بكامله مستند على هذه الحقيقة الأولية البسيطة، هي الوجود الفعلي للحكام والمحكومين للقادة والتابعين"^(٦).

وإذا كان انقسام أفراد المجتمع إلى حكام ومحكومين يكاد يكون واقعة عامة في كل المجتمعات تقريباً، إذ تختلف المذاهب الفكرية فيما بينها حول طبيعة هذه الواقعة. فالاتجاهات اليمينية تؤكد بأن انقسام المجتمع إلى حكام ومحكومين هو طبيعة ملازمة للمجتمع البشري ما

دام الأفراد يتباينون في خصائصهم الذاتية كاللياقة البدنية والمواهب الفكرية والإمكانات النفسية وغيرها.

أما الاتجاه الآخر اليساري النزعة، فيذهب إلى إن انقسام الأفراد إلى حكام ومحكومين يعود أساساً إلى تقسيم العمل في المجتمع، أي: أنه واقعة تقنية وليست حقيقة أبدية في الحياة الاجتماعية. وإن القوى الاشتراكية والتقدمية بحكم مبادئها التي تهدف إلى القضاء أو الإقلال من الفوارق الاجتماعية والطبقية تسعى في الوقت نفسه إلى العمل على إيجاد الظروف الملائمة للإقلال من هذا التمايز بين أفراد المجتمع، وتتألف النخبة السياسية من أولئك الذين يملكون مقاليد القوة في أي جهاز سياسي، وهؤلاء يشملون القيادة، والتشكيلات الاجتماعية التي أتت منها هؤلاء القادة، والتي من خلالها يتم تقدير، وحساب كل شيء خلال فترة زمنية معينة، كما وتُعرف بأنها "جماعة صغيرة داخلية في نطاق الطبقة السياسية في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، فهي تشمل كبار الموظفين والإدارات العليا، والقيادة العسكريين، وفي بعض الأحيان الأسر ذات النفوذ السياسي كالأُسرة الأرستقراطية أو الملكية، هذا فضلاً عن اصحاب المشروعات الاقتصادية الكبرى" (٧).

ملامح النخبة في العراق الحديث :

وتأسيساً على ذلك وعلى أنقاض ثلاث ولايات عثمانية في الهلال الخصيب أنشأ الاحتلال البريطاني دولة العراق وفقاً للمعايير الأوروبية الخاصة بالدولة القومية (Nation State) رغم عدم وجود جذور لهذه المعايير في الكيان العثماني السابق، لذا كانت هذه الدولة الجديدة مقطوعة الصلة بكل عناصر "الدولة" منذ اليوم الأول لتأسيسها. بل كما يقول فيب أ. مار: "أن العراق الذي ثبت منذ حوالي ١٩٢٠ بمشيئة بريطانيا يملك حدوداً تعكس مصالح القوى الأجنبية أكثر مما تعكس الحقائق الداخلية والوطنية" (٨).

أن دولة المؤسسات لم تكن حاضرة في رحم تاريخ الدولة العراقية منذ تأسيسها والى يومنا هذا على مر نظمها السياسية التي حكمتها الملكية منها أم الجمهورية، فكان التشويه واضحاً منذ البداية، إذ كان الخلل مرافقاً لطبيعة تشكيلها ولطبيعة السلطة السياسية القائمة فيها، وكان العامل الخارجي (الاحتلال) البريطاني دافعاً نحو تأسيس دولة عراقية بتركيبة معينة، وقد تحكمت بهذه التركيبة كل من العامل الجغرافي والاطماع الاستعمارية، فضلاً عن التوافق بين الرغبة الخارجية (البريطانية)، والرغبة الداخلية (النخب السياسية والمشايخ العراقية)، وقد كان لهذا التوافق دوراً كبيراً في نشوء هذه الدولة، إلا أن ذلك لم ينعكس على توافق مكونات المجتمع العراقي مما ولد عدد من المشكلات انعكست على توازن بناء الدولة العراقية، من جهة أخرى انعكس عدم التوازن على طبيعة السلطة القائمة، فلم يكن هناك توازن بين مؤسسات الدولة، إذ كان الدور الأساسي للسلطة التنفيذية على مر العهود الملكية منها والجمهورية، ومن ثم اختزال الدولة في شخص القابض عليها. (٩)

أن النخبة السياسية التي حكمت العراق في العهد الملكي تميزت بالانغلاق التام ، فهي نخبة مغلقة ضمت الضباط الشريفيين فضلا عن الملاك والشيوخ العشائريين ، الأ أن السيطرة الحقيقية داخل هذه النخبة كانت للضباط الشريفيين الذين وجدوا في تحالفهم مع الاقطاع والملاكين وشيوخ العشائر قوة لمراكزهم ، فتحولوا بمرور الزمن الى فئة ارسنقراطية من الملاكين واصحاب النفوذ التي ترى نفسها في موقع أعلى من المجتمع ، مما يعني أن النخبة نجحت في تعزيز سلطتها وسيطرتها وحافظت على بقائها مغلقة ، وحتى بعد سقوط الملكية عام ١٩٥٨ ، فإن النخبة العسكرية ظلت هي المسيطرة على مقاليد الحكم في النظام الجمهوري ، أذ شهد العهد الجمهوري ، منذ نشأته عام ١٩٥٨ وحتى عام ٢٠٠٣ ، هيمنة واضحة للعسكر في اروقة السلطة ، فضلاً عن ذلك ظل العسكر يمتلكون قصب السبق في النخبة السياسية ، فكانوا هم نواة النخبة السياسية الحاكمة في العراق الجمهوري ، ومن ناحية أخرى ، وكما هو الحال مع الضباط الشريفيين اذ كانوا ينتمون الى الطبقات الدنيا والمتوسطة ، فكذلك النخبة السياسية التي حكمت العراق منذ عام ١٩٥٨ وحتى عام ٢٠٠٣ كانت تنتمي الى ذات الطبقات (الدنيا والمتوسطة) ، اذ كان (٤٠%) منهم ينتمي الى الطبقات و(٦٠%) منهم ينتمي الى الطبقة المتوسطة ، وعمدت بشكل مستمر الى دعم نفسها بجدار من الملاك والاثرياء ، وظلت مغلقة على هذا الفريق وحرمت من هم دون هذه المواصفات من اختراق جدارها العازل ، من ناحية ثانية حاولت هذه النخبة احياناً تطعيم نفسها تارة بالتشدد بالممارسة الديمقراطية الدستورية ، وأخرى بومضات من غير العسكريين (المدنيين) ، في محاولة لابعاد صفة عسكرة الدولة عنها ، الا أن ذلك لم يكشف عن عدم التماثل بين النخبة والجماهير ، ومن ثم عدم امتثال الاخيرة لسياسات الاولى فحسب بل كشف ايضاً عن عدم المساواة الذي تمارسه النخبة ضد الجماهير (١٠)

لقد نجم العديد من الآثار عن زحف الدولة التسلطية في العراق على ميادين المجتمع المدني، لعل أهم تلك الآثار هي حاجة الدولة المركزية إلى عناصر تلاحم تتجاوز هشاشة النخب العسكرية والعسكرية – المدنية ، المعرضة لانقسامات سريعة ، ومنها ايضاً الانشطارات الاجتماعية والإثنية والدينية في المجتمع المدني ، والتي تشكل عامل تحد للدولة ذاتها بمعناها كدولة قومية (أي كدولة مركزية) ومنها ايضاً حدة التحديات الخارجية ، ولا ريب في أن هذه الحاجة ولدت النزوع إلى السيطرة على الثروة النفطية ، مثلما أن السيطرة على هذه الثروة وفر للنخبة الحاكمة أدوات تعزز إنماء الدولة وتقويتها، واقتترنت هذه السيطرة بزحف آخر هو زحف الدولة على ميدان التنظيمات الاجتماعية: النقابات العمالية، الجمعيات، الحياة الحزبية... الخ ، عن طريق سيطرة الحزب الواحد (١١).

النخبة الحاكمة بعد العهد الجمهوري عام ١٩٥٨ :

أدت ظروف تاريخية الى سيطرة شخصيات وكوادر من قرى ومناطق عراقية معينة على حزب البعث في العراق ، ذلك أن العديد من ضباط وعناصر الجيش وأجهزة المخابرات

جاؤوا من هذه القرى والمناطق ، وحتى في وقت مبكر ، كانت عناصر الشرطة والجيش وقوى الامن تبدي عطفاً على البعثيين بعد اخراجهم من السلطة عام ١٩٦٣ ، متى علموا أن هؤلاء من مناطقهم أو قراهم ، هذه المشاعر الطائفية كانت أحد الاسباب التي أدت الى تقهقر الالتزام العقائدي والولاء للحزب على صعيد الافراد في العراق ، وانحدار البعث الى روابط قبلية وعائلية ومناطقية ما أفقده الدعم الشعبي الواسع ، وكانت هذه الميول العائلية الشبيهة بالمافيا اكثر بروزاً في الفترة التي تلت الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٨ .^(١٢)

في مجرى هذه الاحداث كانت تتم في داخل الدولة، عمليتان متمازتان نمو سيطرة جماعة قرابية من قرية العوجة القريبة من تكريت ، وهي عربية/سنية من الناحية الإثنية والمذهبية من جهة ، ونمو سيطرة الحزب الواحد من جهة ثانية^(١٣) ، إن هذه العملية مرت تقريباً بثلاثة مراحل:

١- (١٩٦٨-١٩٧٣) : مرحلة التشارك والتي تميزت بسيطرة الحزب، وتنازع عسكري ، مدني ، وفرض السيطرة المدنية على العسكرية ، وخلق جيل جديد من العسكر في إطار ما يعرف بالجيش العقائدي.

٢- (١٩٧٣-١٩٧٩) : مرحلة نمو السيطرة القرابية بلا منازع.

٣- مرحلة نمو السيطرة العائلية (عائلة الرئيس مباشرة، أشقاؤه، أبناؤه، أبناء عمومته، انسباؤه) كنواة قيادة للجماعة القرابية الأكبر^(١٤) .

إن تمركز القرار بيد النخبة العائلية ، وتمركز مفاصل السلطة بيد الجماعة القرابية الأوسع وهيمنة الحزب على الدولة كلها ، إنما جرى على خلفية خلل كامل في العلاقة بين الدولة والمجتمع لصالح المؤسسة العسكرية التي اخترقت نسق علاقات المجتمع تدريجياً ثم لعبت فيه الدور الطاعي وكان هذا الدور ينمو طبيعياً بقدر ما كانت النخبة المدنية مفككة وهزيلة ، بسبب هشاشة معالجتها لعدد من التحديات التي رافقت قيام الدولة لاسيما مسألة تثبيت حدود الدولة مع جيران طامعين بأرض العراق والتمايزات العرقية والمذهبية في المجتمع وقوة الروح القبيلية ونظام ملكية عقارية متخلف ، ناهيك عن التفاوتات الاقتصادية الهائلة وانعدام الأخلاقية والتماسك في أوساط النخبة التي تسلمت مقادير الحكم^(١٥) .

ولأن الجيش (ونخبته العسكرية) هو محور الدولة وقاعدة كل النظم العراقية حتى شهدت الفترة بين عامي ١٩٣٦-١٩٤١ ما لا يقل عن ستة انقلابات عسكرية متوالية ، بالإضافة الى أن الجيش العراقي هو القوة الوحيدة القادرة على القيام بأي تغيير سياسي ، فقد حرص البعث على الحد من نفوذه في الأجهزة العليا للدولة ، غير أن هذا الأمر لم يكن سهلاً في البداية ، بسبب سيطرة العسكريين على تلك الأجهزة في مقابل وجود ضعيف للمدنيين ، فالمجلس الوطني لقيادة الثورة الذي تشكل عقب انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣ ، ومجلس قيادة الثورة الذي تشكل عقب انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ ، فقد ضم هذان المجلسان أغلبية من العسكريين وأقلية من المدنيين^(١٦) .

وبدأ حزب البعث في إجراء عمليات استبعاد تدريجية لقيادات الجيش الكبيرة من المجلس، وكانت الخطوة الأولى في ذلك استبعاد القيادات غير البعثية، ففي أواخر تموز ١٩٦٨، تم القبض على عبد الرزاق نايف (قائد الأمن العسكري)، وتم نفيه من البلاد، مع العلم أن النايف قد اشترك في انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨، الذي أطاح بعبد الرحمن عارف لصالح أحمد حسن البكر، ومنذ عام ١٩٧٤ جرى أيضاً استبعاد أغلب القيادات العسكرية البعثية، ومع حلول عام ١٩٧٨ تغير ميزان القوى في داخل مجلس قيادة الثورة لصالح المدنيين، إذ استبعد كل العسكريين، حيث اعتمدت النخبة الحاكمة في عهد البعث على قاعدة "الدم أثن من العقيدة"، في الاعتماد على ابناء القرية الواحدة في ادارة الدولة وأجهزتها الامنية والقمعية^(١٧).

وهكذا أصبح المدنيون مطلقي السراح لبيدأوا حملتهم في فرض النظام البعثي على الجيش، وحين عارض حردان التكريتي وكان وزيراً للدفاع وقائد القوات الجوية، اتفقاُ أجراه المدنيون مع الأكراد، تم استبعاده من مجلس قيادة الثورة، ولم يلبث أن اغتيل في الكويت في ٣٠ اذار ١٩٧١، أما الفريق صالح مهدي عمّاش، وزير الداخلية والبعثي القديم، فقد استبعد من المجلس وعين سفيراً للعراق في موسكو، وبإزاحة أحمد حسن البكر عن السلطة في عام ١٩٧٩، ثم موته في عام ١٩٨٢، انتهى وجود آخر العسكريين في الأجهزة العليا للدولة^(١٨).

وقد استمرت هذه العمليات ضد كل من عارض سياسات البعث سواء من البعثيين أو من غيرهم ومع أواخر عقد الستينات، أستطاع صدام حسين، وبمعاونة المدنيين، إرساء قواعد سلطته شبه المطلقة في العراق، ومكنه انتماؤه لمدينة تكريت، وهي صاحبة اليد العليا في شؤون الأمن الداخلي والخارجي، أن يتصدى لمختلف المحاولات التي بذلها بعض قادة الجيش لاقصائه عن منصبه منذ أن كان نائباً لأحمد حسن البكر، وحين تقلد صدام منصب الرئيس خلفاً للبكر، بدأ عهده بإعدام عدد من كبار القيادات البعثية، وكانوا قد حاولوا الإطاحة به في انقلاب عسكري في ١٧ تموز عام ١٩٧٩^(١٩).

لقد كان حزب البعث يرى دولته بمنظار حساسية خاصة، حساسية تقوم على الريبة، فالثقافة السياسية في البلد هي ثقافة انقلابات أو ثقافة استيلاء عنيف على السلطة، وثقافة صراعات دامية بين كتل شتى على مواقع السلطة والنفوذ، بعبارة أكثر صراحة ووضوحاً، إن الاعتماد على شبكة العلاقات الحزبية (الأيدولوجية/الانتظيمية) للحفاظ على تماسك النخبة الحاكمة أثبت أنه غير كاف، أو أنه نزوع غير عملي (تجربة انقلاب ١٩٦٣ والانشقاقات المتكررة بعدها)، حيث كان الانعطاف القوي إلى الركون أساساً على العلاقات القرابية اشنت عام ١٩٧٣ إثر تمرد ناظم كزار، مدير الأمن العام^(٢٠).

لقد شدد هذا المنطق الميل الكامن في الحزب، التحول من شبكة العلاقات الحزبية إلى شبكة العلاقات القرابية وإعطاء الأولوية لهذه الثانية، عليه شهدت نخبة السلطة التي تحكم في العراق منذ عام ١٩٦٨ تغيرات في غاية الأهمية، تمثلت في أربعة متغيرات اساسية،

المتغير الأول ، حيث أصبح العراق يحكم من قبل جيل جديد من كوادر البعث ووضعت هذه المسألة في قمة الهرم السياسي ، **والمتغير الثاني** كان التغيير في توليفة الأصول العرقية الإقليمية ، فبينما كان كل أعضاء الكيانات السياسية العليا من المثلث السني العربي الواقع بين بغداد والموصل والحدود السورية ، أصبحوا منذ ١٩٨٦ من أغلب مناطق العراق مع بقاء سيطرة السنة العرب ، أما **المتغير الثالث** ، فقد تكون مجلس قيادة الثورة في ١٩٦٨ من قادة عسكريين ، وفي ١٩٨٦ احتل مكانهم كوادر البعث وذلك بسبب الشك المتبادل بين الرئيس والجيش وقادته ، في حين كان **المتغير الرابع** في ١٩٦٨ محكوماً من قبل أناس جاءوا من الشرائح الدنيا من الطبقات الوسطى في المدن ، وتحولت الى الشرائح الدنيا من الطبقات الوسطى في الريف^(٢١).

من هذا المنطلق ، يمكن القول أن أصبح العراق منذ عام ١٩٧٠ تحت حكم تركيبة جديدة في بعض سماتها ، تعتبر فريدة وغير مسبوقه ، فمنذ السبعينات كان الوزراء معروفين بسجلهم في النشاط القومي العربي وبالاستقلال السياسي ، واختفت هذه الظاهرة في الثمانينات لصالح بيروقراطيين صغار السن ، وبينما كان ٨٠% من مجلس قيادة الثورة الأول ولدوا بين عام ١٩١٤ و ١٩٢٥ في منتصف ١٩٧٧ ، أصبح ٦٠% منهم مولودون في ١٩٣٧ وبعد ذلك ، ويعنى ذلك على الرغم أنه حدث بالتدريج وليس عن طريق انقلاب ، أي أنه بنهاية السبعينات كان جيل جديد من نشطاء البعث قد تولوا التنفيذ^(٢٢).

كما شهدت الخلفية الاجتماعية والإقليمية للنخبة السياسية بروز ظاهرتين ، الأولى هي انحسار سطوة السياسيين القادمين من مواليد بغداد ، وهذا التحول التدريجي من هيمنة مواليد بغداد شبه المطلقة إلى نفوذ أبناء المدن الشمالية السنية المولودين في تلك المدن أو المنتسبين في ولائهم الاجتماعي إليها رغم إصغارهم النور في العاصمة ، فإذا كان ٦٧% من الذين تبوأوا مراكز عالية في الجيش بين ١٩٢٠ و ١٩٣٦ هم من مواليد بغداد فإن هذه النسبة ستبقى ذاتها داخل قيادة الثورة عام ١٩٥٨ ، ولكن إن أمعنا النظر لوجدنا عدداً من الضباط المولودين في بغداد ولكن من أصول غير بغدادية ، فمن أصل ١٥ عضواً في المجلس تجد ستة ضباط فقط من مواليد وأبناء بغداد ، وخمسة من مواليد بغداد في عائلات انتقلت منذ فترة إليها ، وأربعة ضباط من خارج بغداد كلياً^(٢٣).

بمعنى آخر ، فإن السياسيين القادمين من مواليد بغداد قد شكلوا نسبة ٥٠% من نخبة السلطة بين ١٩٤٨ و ١٩٥٨ إبان الملكية ، ولو أدخلنا معايير أكثر دقة على تشكيل ضباط ثورة ١٩٥٨ لوجدنا أنه من أصل ٢٤ ضابطاً وإلى جانب تسعة ضباط بغداديين بالأصل والولادة ، فإن الخمسة عشر ضابطاً الآخرين يتوزعون كالتالي ، ثلاثة ينتسبون إلى تكريت ، اثنان إلى الرمادي ، اثنان إلى عانة ، وواحد إلى كل من حديثة والدور أي أن تسعة ضباط ينتمون إلى المثلث العربي – السني الشمالي ، بينما لا نجد موصلياً أو بصراويلاً واحداً ، والشيعي الوحيد بينهم (ناجي طالب) ، هذا الانتماء الجغرافي إلى منطقة محددة من العراق سيتعزز تدريجياً ، بينما تتم إعادة الترتيب بصورة مستمرة لتوازن القوى داخل النخبة العسكرية النشطة

سياسياً ، نجد أن منطقة الرمادي يتعزز نفوذها أيام حكم الأخوين عارف ، أما بعد انقلاب ١٩٦٨ فإننا سنجد من أصل خمسة أعضاء في مجلس قيادة الثورة ثلاثة ضباط من تكريت، وضابط من أبناء الرمادي ومواليد بغداد وواحد فقط من بغداد كلياً^(٢٤) ، وفي عام ١٩٨٦ اختفى البغداديون من مجلس قيادة الثورة ومثلوا نسبة ضئيلة في القيادة القطرية للبعث والحكومة (١٣%) باستثناء مجلس قيادة الثورة .

أما الظاهرة الموازية الأخرى فهي عملية صعود الطبقات الوسطى الدنيا والتي كانت في أكثر أجزائها قادمة من ريف العراق ، ففي جمهورية ١٩٥٨ الثورية ، تحولت السلطة أساساً من يد الطبقات العليا للعاصمة إلى الشريحة الوسطى والوسطى الدنيا من الطبقة الوسطى الذين يجيئون من المدن المتوسطة والصغيرة ، ومنذ عام ١٩٨٢ أصبح من ٣٠% إلى ٥٠% من أعضاء الكيانات السياسية العليا الثلاثة من الطبقات الدنيا من قرى العراق ومدن الريف الصغرى^(٢٥) ، وقد شكل الصعود الثاني للبعث إلى السلطة عام ١٩٦٨ تكراراً كلاسيكياً لصعوده الأول عام ١٩٦٣ ، انقلاباً يعتمد على حفنة من الضباط ، من خارج الحزب ومن داخله ، الواقع أن الفئة الأولى هي التي تولت العملية الفعلية للاستيلاء على السلطة . وفي الواقع ، أن هذا التحالف العسكري المدني قد أعطى للعسكريين مركز الثقل في أول مجلس لقيادة الثورة ، فهم يحتلون ١٠٠% من عضوية أعلى هيئة مقررة ، وأصبح التوازن العسكري/المدني واحداً من أهم محاور الصراع في بلد يعاني من سيطرة مستديمة للعسكر ، وفي حزب يتميز بحساسية خاصة تجاه عسكرييه بصفه خاصة ، اعتماد شبه مطلق عليهم في اختراق معازل السلطة والاستيلاء عليها .

ونلاحظ أن الحضور القرابي (التكريتي) كان قوياً منذ البداية في مجلس قيادة الثورة (وبدرجة أقل) في قيادة الحزب ، وسجل أول ظهور بارز له في المكتب العسكري عام ١٩٧٠ ، كان المكتب العسكري يخضع مباشرة للرئيس أحمد حسن البكر (البيجات) وضم في أوقات متباينة شخصيات من الوسط القرابي نفسه^(٢٦) ، لكن المعقل الأهم لهذه المجموعة هو الجهاز الخاص حيث أقيمت منذ عام ١٩٦٨ ازدواجية في المؤسسة الأمنية/العسكرية ، وذلك بإنشاء جهاز خاص للحزب ، سمي مكتب العلاقات العامة ، الذي أعطى صلاحيات عامة تفوق صلاحيات كل الأجهزة العسكرية والأمنية الأخرى ، بما في ذلك المكتب العسكري نفسه ، وأداره صدام منذ كان نائباً الأمر الناجم عن علاقاته القرابية بالرئيس وغيرها ، وناجم أيضاً عن سيطرته على أجهزة الأمن الداخلي والاستخبارات العسكرية من خلال سيطرته على مكتب الأمن التابع للحزب ، وهو جهاز أمن فوق أجهزة الأمن^(٢٧) ، لقد كان ثقل الجماعة القرابية واضحاً منذ بداية عام ١٩٦٨ ، سواء في الجناح العسكري لحزب البعث أو في جناحه المدني ، ففي أول مجلس لقيادة الثورة كان هناك (٣) من تكريت من مجموع (٧) ، وفي مجلس قيادة الثورة الثاني (٦) تكريتيون من مجموع (١٥)^(٢٨) .

ويرجع هذا الثقل للتكريتيين برأي " بطاطو " إلى الوزن المميز لجماعة الضباط من تكريت في المؤسسة العسكرية ، وهذا يرجع بدوره إلى عوامل متعددة ، التصنيفات المستمرة لكل

الضباط المتصارعين من أنصار العهد الملكي ، ومن كل الموصل والرمادي (سرح ٣٠٠٠ ضابط في هذه الصراعات بين ١٩٥٨-١٩٦٨) والصراع بين الجناح المدني للبعث والجناح العسكري الذي اندلع عام ١٩٦٣.^(٢٩)

لقد كانت النخبة المدنية للحزب الواحد خلال ١٩٦١-١٩٦٣ شيعية (٦ من ٨) ، والنخبة العسكرية المدنية تكريتية كلياً (٩ من ٩) ، وحصل انفصال وتصادم بين الاثنين في انقلاب ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ ، وسار نفوذ الجماعة القرايية داخل الحزب والدولة من شكله الأول البسيط الذي بدأ بهيئة ارهاصات خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٧٣ ، ليأخذ أبعاداً متنامية ، ولنتابع معاً ماذا قال المفكر اللبناني غسان سلامة عن هذا الموضوع تحديداً " **لقد دخلت العصبوية المحلية واستقرت في المؤسسة العراقية إذ استطاع أبناء الرمادي أيام الأخوين عارف ضرب مجموعة الموصل التي كان يتزعمها عبد العزيز العقيلي إلى أن قام " التكرارة " بإزاحتهم جميعاً من السلطة " ، وكان في قيادة الثورة عام ١٩٦٨ خمسة عسكريين منهم ثلاثة من أبناء تكريت (أحمد حسن البكر، حردان التكريتي، حماد شهاب).^(٣٠)**

ولقد تركزت مجالات النفوذ القرايي بادئ الأمر على بعض المواقع في المكتب العسكري، وعلى أجهزة الحماية الشخصية ، إلا أنها سرعان ما كثفت بعد ١٩٧٣ في أجهزة الأمن والمخابرات وقوات الحماية الخاصة^(٣١)، والقوات المسلحة والصناعات العسكرية ، ويؤكد " بطاطو" مثلاً أنهم احتلوا منذ البداية أهم مناصب الحزب والدولة ودفاع أمن بغداد، قيادة القوة الجوية ، قاعدة الحبانية ، اللواء المدرع للحرس الجمهوري ، وقد طغى على هذا الصعود ستار أيديولوجي كثيف قدم صورة حكم النخبة باسم الحزب ، رغم أن الواقع ، كما لاحظ "بطاطو" منذ السبعينات هو العكس " **لن يكون من باب الاشتطاط في القول أن التكريتين يحكمون بوساطة حزب البعث أكثر من كون حزب البعث يحكم بوساطة التكريتين " .^(٣٢)**

وكما يرى د. بيير جون لويزا أن التكريتين يشكلون ثقلًا كبيراً في الحياة السياسية العراقية، وهم الذين مكنوا صدام حسين من التعامل مع مختلف المؤامرات التي حيكت ضده. وقد استولى هؤلاء على المناصب الرئيسية في الجيش والأجهزة الأمنية، بحيث يمكن القول بأنهم احتكروا هذه المناصب لصالحهم وعلى الرغم من اصطدام السلطة الشخصية لصدام حسين في بعض الأحيان مع سلطات أقاربه مما دفعه لاستبعادهم أو التخلص منهم ، إلا أنهم لا يزالون يحتفظون بعدد من أهم المناصب في أجهزة السلطة العليا ، وينبغي أن نضيف إلى التكريتيين أولئك الموالين لصدام حسين "كشخص" وعل رأسهم طارق عزيز وزير الخارجية ولطيف نصيف جاسم وزير الثقافة، وسعدون حمادي أحد نواب رئيس الوزراء، وطه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء، وعزت إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة. وهؤلاء ترك لهم صدام مهمة إدارة عدد من المراكز الحيوية بدلاً من أقربائه التكريتيين^(٣٣).

ولقد تنامي الميل لتجاوز الجماعة القرابية الأوسع إلى الجماعة القرابية الأضيق بعد إقصاء البكر (١٩٧٩) ، واكتسب هذا الميل أقصى أشكاله المتطرفة بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩١ ، ونجح الرئيس صدام حسين منذ الحرب الخليج في الاحتفاظ بالسلطة وتجاوز كل الأزمات التي تعرض لها نظامه سواء من جانب قوى داخلية او بفعل تداخلات خارجية ، ويمكن إرجاع هذا الانجاز الى مجموعة العوامل منها، النظام الصارم الذي ينتهجه الرئيس العراقي في تأمين حكمه، والذي يركز أساسا على مجموعة من الدوائر التي تبدأ بدائرة الانتماءات العائلية التي تتحكم وتهيمن على مفاتيح السلطة والقوة في العراق سواء في المؤسسات الأمنية او العسكرية او التنفيذية والانتهاج بالتحكم في العمليات التجارية والاقتصادية وتشمل تلك الدائرة الأبناء والإخوة الأشقاء وغير الأشقاء ، وسائر علاقات الرحم ، على ان هذه الدائرة تخضع أيضا للرقابة والملاحقة ولا يسمح لأي منها بالتمرد على النظام الذي وضعه صدام حسين نفسه، وفي التغييرات الدورية التي تحدث في مواقع السلطة الرئيسية^(٣٤).

ويلي هذه الدائرة مجموعة الحراسة الخاصة والتي تعتمد في اختيارها على مبدأ الولاء الكامل لشخص رئيس النظام ، ثم قوات الحرس الجمهوري التي تمثل اداة الحكم في قمع أي تمرد في الداخل، عسكريا كان او شعبيا، وتحضى بامتيازات خاصة ومختلفة عما يحصل عليه باقي افراد القواد المسلحة الى جانب تملكها لقدرات قتالية متميزة ، ثم القيادات القومية والمحلية لحزب البعث والذين يشاركون في كل شيء بدءا بالمراقبة والملاحقة لكل من يعبر عن رأيه وانتهاء بعمليات الاتجار في قوت الشعب وانشطة الفساد من كل نوع^(٣٥).

وقد ساهم كل ذلك ، في جعل النخبة الحاكمة لان تكون أكثر واشد تماسكاً ، فضلاً عن ذلك ، فقد اكسبها قوة استثنائية ، الا ان ذلك أيضاً يشكل عنصر ضيق لقاعدتها الاجتماعية وهي تعوض هذا الضيق بتوسيع قاعدة الحزب واستخدام أيديولوجية شعبية تجند الرموز والشعارات القومية والاشتراكية والدينية في سبيل إيجاد أوسع الولاءات ، ويمكن ان نختم هذا التصور للنخبة العراقية بتلخيص جيد للوضع في العراق يقدمه محمد عبد الجبار وهو تركز السلطة تدريجيا في يد شخص واحد هو صدام حسين الذي كان يمارسها بشكل فردي مطلق وكأنها ملك شخصي له ، وتحول الجناح المدني للحكم الى فئة بيروقراطية تكنوقراطية لا تشارك في اتخاذ القرار ، ومهمتها فقط تنفيذ قرارات الرئيس ، تعزز الجهاز الأمني الداخلي وتعدد اذرعه ووظائفه، تعزز الجهاز الاعلامي وتحول من إعلام إلى تلقين الأيديولوجي إلى الدعاية للحزب ثم الى تألية صدام الفرد الحاكم^(٣٦).

الامر الذي جعل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق متأثرة إلى حد كبير بالقيم والعادات القديمة ، وقد مرت بكثير من التعديلات والتغيرات البطيئة حتى العقود الأولى من القرن الحالي، وجاء سبب التغيير الرئيس بعد استلام صدام حسين قيادة الحزب والدولة في القطر عام ١٩٧٩ الذي اعتمد مركزه في السياسة العراقية على القيم التقليدية للشرعية السياسية، ومنذ توليه الرئاسة ، أوجد ممارسات اقتصادية جديدة لتحديث المجتمع وإقامة

مؤسسات سياسية حديثة ، وإيجاد أسس جديدة للشرعية ، وإيجاد الطبقات الجديدة أو أن ييلور الطبقات القديمة في عملية تكيف مع الإصلاحات والتغيير الذي قام به، وقد هدف النظام الجديد من وراء إيجاد الطبقات الجديدة تحطيم نفوذ الطبقات القديمة التي وقفت في وجه أي إصلاح أو تغيير.

على أية حال ، تربع نظام حزب البعث على قمة المجتمع العراقي وحكم صدام حسين أطول رئاسة للحكم ، بعد الرئيس أحمد حسن البكر، بلا منازع فقد كان القائد الأعلى للجيش والمشرع في قوانين عدة ، بل انه كان مصدراً لكثير من السلطات ، وهذا الوضع أثر تأثيراً كبيراً في طبيعة القيادة في العراق ، وأصبحت الحكومة المركزية بيد شخص واحد من خلال بسط سلطته على المحافظات وتشريعه قانون الإدارة المحلية التي تخدم مركزية القرارات بيده.

بالمقابل ، ظهرت طبقة جديدة من المسؤولين نتيجة حاجة المجتمع وتوسيع مؤسساته بوصفهم أحد القوى السياسية في إعادة تشكيل المجتمع ولكونها نتيجة حتمية لسياسته المركزية وللتحكم والسيطرة التي فرضها على سلطة المسؤولين والوزراء والمدراء ولم يكن إرساء قواعد هذه النخب الجديدة ممكناً إلا بعد استقرار الحكومة واتساع جذورها ، وبعد أن بدأت قنوات الحركة البيروقراطية بعد توسيعها تصب في إدارات الدولة ، على شكل تعيينات من بين هذه النخب ، فكان منهم الوزراء وقادة الجيش وأعضاء البرلمان وأعضاء الحزب وكبار موظفي الدولة، لذلك تقلدوا مراكز قيادية على مستوى الإدارة وقل منها على المستوى السياسي ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى وسع راس النظام من قاعدة النخب الجديدة ، من خلال تعيين أعضاء جدد في الجهاز الحكومي ، وكان تعيينهم على أساس الولاء والموهبة ، فقد رقي بعض من ذوي المراكز الثانوية في الإدارة الحكومية إلى مراكز أعلى إما بسبب ولائهم من أمثال أعضاء حزب البعث الذين ابلوا بلاءً في إسقاط الحكومة السابقة أو بسبب موهبتهم وكفاءتهم من أمثال العراقيين الذين تعلموا تعليماً غريباً، وبذلك اشتركت الأرسقراطية المعدلة مع أصحاب النفوذ والولاء والكفاءة في جزء كبير من سلطة الدولة.

و على الرغم من أن رئيس الجمهورية قد أرسى سلطة المسؤولين والوزراء والمدراء الجدد، إلا أن المبدأ السائد في النظام الجمهوري الثوري كان ذا صفة مركزية الإدارة ، فقد كانت مجموعة إداري الحكومة تنحدر انحداراً تقليدياً من النظام الهرمي للدولة والرئيس على رأس هذه الهرم وتتركز في يديه السلطة الحكومية ، فلكي يزيد من اتجاهه في المركزية وتنفيذ المهام الجديدة التي يتضمنها التحديث والتوسع الإداري اعتمد في تنفيذ سياسته على مؤسسات أخرى في الدولة، وكان هذا جزء من سياسته على أساس القاعدة الهرمية في المراكز الإدارية والسياسية في المناصب الحكومية ، مع العلم ، أن الأكثرية الساحقة من أعضاء الحزب حتى سقوط النظام عام ٢٠٠٣ كانت في أغلب المراكز الرئيسية في الحكومة والدولة ، بل على العكس من ذلك تزايد دور أعضاء الحزب في المؤسسات ودوائر الدولة كافة بنسبه مطلقة تقريباً، فكان أعضاء الحزب يشغلون أغلب المراكز العليا من الحكومة.

وبذلك وفر أعضاء الحزب القاعدة العريضة والغالبية العظمى من النخب السياسية في المجتمع.

الخاتمة :

فمن خلال مضامين هذه الدراسة ، يمكن القول أن النخبة الحاكمة في العراق خلال العهد الجمهوري الأول بعد ثورة ١٩٥٨ ، أو العهد الجمهوري الثاني بعد عام ١٩٦٨ ، هي نخبة عسكرية وجاءت عن طريق انقلاب عسكري سرعان ما تحولت الى المدنية والتي تقوم على الروابط القرابية ، مع استثناء فترة حكم عبد الكريم قاسم القصيرة ، الا أن عهد البعث افرز نخبة حاكمة قائمة على قاعدة "الدم أثن من العقيدة" ، في الاعتماد على ابناء القرية الواحدة في ادارة الدولة وأجهزتها الامنية والقمعية ، مما جعل السلطة محصورة بيد مجموعة محددة قادمة من قرية واحدة من مدينة تكريت ، كرست جميع السلطات بيدها .
بالاضافة الى وجود قاعدة كبيرة من اعضاء حزب البعث المواليين للسلطة ، سوى كان وجود هذه القاعدة بسبب الخوف من الممارسات القمعية لاجهزة النظام التي لا تفرق بين بعثي وغيره في حالة ورود ادنى شك في ولاءه واخلاصه للنظام ، او نتيجة الرغبة في الحصول على المناصب والامتيازات الخاصة بغض النظر عن المبادئ والمثل العليا .

الهوامش والمصادر :

- ١- د. خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع ، دار الحدائق، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ٢٢٢ .
- ٢- د. صادق الأسود ، علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده ، مصدر السابق ، ص ٣٠٣-٣١٣ .
- ٣- د.أكرم بدر الدين ، النخبة السياسية دراسة نظرية ومنهجية ، مجلة دراسات عربية ، السنة (٢٥) ، العدد (٩- ١٠) ، تموز - آب / ١٩٨٩ ، ص ١٩-٢٠ .
- ٤- صادق الأسود، المصدر السابق ، ص ٣٠٦ .
- ٥- المصدر نفسه ، ص ٢٩٣ .
- ٦- انطونيو فرامشي ، الامير الحديث ، ترجمة زاهي شرفان وقيس الشامي ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٣٩-٤٠ .
- ٧- توم بوتومور ، الصفوة والمجتمع ، ترجمة محمد الجوهري وآخرون ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٨ ، ص ٣١-٣٢ .
- ٨- فيب أمار ، الصفوة السياسية في العراق ، في جورج لنشوفسكي وآخرون (الصفوة السياسية في الشرق الاوسط) ، ترجمة عادل مختار هوارى ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص ١٣٨ .
- ٩- وليد سالم محمد ، مأسسة السلطة وبناء الدولة - الامة (دراسة حالة العراق) ، الاكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، طبعة اولى ، ٢٠١٤ ، ص ٩-١١ .
- ١٠- المصدر نفسه ، ص ٣٠٤ .
- ١١- عمرو عبد الكريم سعداوي ، النخبة السياسية في العراق ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، العدد ١٣٦ ، ابريل ١٩٩٩ .
- ١٢- كمال ديب ، موجز تاريخ العراق (من ثورة العشرين الى الحروب الامريكية والمقاومة والتحرير وقيام الجمهورية الثانية) ، دار الفارابي ، بيروت - لبنان ، طبعة اولى ، كانون الثاني ٢٠١٣ ، ص ٩٨ .
- ١٣- عمرو عبد الكريم سعداوي ، المصدر السابق ، ص ١٠٤ .
- ١٤- فالح عبد الجبار ، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق ، مركز ابن خلدون ودار الامين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٧٨ .
- ١٥- غسان سلامة ، المجتمع والدولة في المشرق العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، طبعة ثانية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص ١٤٧ .
- ١٦- وميض جمال عمر نظمي ، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية في العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص ١٣٧ .
- ١٧- كمال ديب ، المصدر السابق ، ص ١٠٣-١٠٤ .

- ١٨- عمرو عبد الكريم سعداوي ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ .
- ١٩- بيير جون لويزار ، العراق والديمقراطية غير الممكنة (مصيدة الدولة القومية) في نيفين عبد المنعم مسعد (تحرير) ، تحولات الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ١٩١ .
- ٢٠- عبد الخالق حسين ، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق ، دار ميزوبوتاميا ، الطبعة الاولى ، بغداد ، ٢٠١١ ، ص ١٨٥-١٨٨ .
- ٢١- عمرو عبد الكريم سعداوي ، المصدر السابق ، ص ١٠٥ ؛ وليد سالم محمد ، المصدر السابق ، ص ٢٠٣ .
- ٢٢- حنا بطاطو ، العراق (الشيوعيين والبعثيون والضباط الاحرار) الكتاب الثالث ، ترجمة عفيف الرزاز ، منشورات فرصاد ، إيران ، ٢٠٠٦ ، ص ٣٩٥ .
- ٢٣- وليد سالم محمد ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣ .
- ٢٤- وائل جمال ، النخبة السياسية في العراق ، في د.علي الصاوي (تحرير) ، النخبة السياسية في العالم العربي ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٢٤٨ .
- ٢٥- عمرو عبد الكريم سعداوي ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .
- ٢٦- طالب الحسن ، حكومة القرية فصول من سلطة النازحين من ريف تكريت ، دار أور للطباعة والنشر(بيروت - لبنان) ، توزيع دار الحكمة (بغداد) ، الطبعة السادسة ، ٢٠١٤ ، ص ٣٥-٣٨ .
- ٢٧- فالح عبد الجبار ، المصدر السابق ، ص ٨٤ .
- ٢٨- عمرو عبد الكريم سعداوي ، المصدر السابق ، ص ١٠٧ .
- ٢٩- حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ٣٩٦-٣٩٨ .
- ٣٠- غسان سلامة ، المصدر السابق ، ص ١٤٨ .
- ٣١- عمرو عبد الكريم سعداوي ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ .
- ٣٢- حنا بطاطو ، المصدر السابق ، ص ٤٠٠-٤٠١ .
- ٣٣- بيير جون لويزار ، المصدر السابق ، ص ١٩٥ .
- ٣٤- طالب الحسن ، المصدر السابق ، ص ٤٠-٦٦ .
- ٣٥- عبد الحلیم محجوب ، مستقبل العراق (المحددات والخيرات) ، كراسات استراتيجية ، السنة السادسة ، العدد ٤٨ ، ١٩٩٦ ، ص ٥ .
- ٣٦- محمد عبد الجبار ، ازمة الديمقراطية في العراق ، من الحزب الواحد الى الفرد الواحد ، جريد الحياة ، لندن ، في ٢٤/١٠/١٩٩٣ .